



محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين
بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٢٠

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

الرئيس : السيد بيلونوغوف

السوفياتية

السيد تاديبي

الأعضاء : اثيوبيا

السيد نوغويرا باتيستا

البرازيل

السيد جودي

الجزائر

السيدة ديالو

السنغال

السيد يو منجيا

الصين

السيد بلان

فرنسا

السيد تورنود

فنلندا

السيد فورتيه

كندا

السيد بنيالوسا

كولومبيا

السيد رجالي

ماليزيا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السير كريستين تيكيل

وايرلندا الشمالية

السيد رانا

نيبال

السيد بيكرنف

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيتش

يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما إلتصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠ .

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود في بداية هذه الجلسة أن أشيد نيابة عن مجلس الأمن بسعادة السيدة عبسة كلودي دياللو الممثلة الدائمة للسفغال لدى الأمم المتحدة ، لرئاستها لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ . وإنني واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن إذ أعرب عن عميق التقدير للسفيرة دياللو لمهارتها الدبلوماسية العظيمة وطول أناتها وكياستها الثابتة التي أدارت بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال .

الحالة المتعلقة بأفغانستان

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم

بالاعمال للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة (S/20561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وباكستان والجمهورية العربية السورية يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد عبد الوكيل ، (أفغانستان) ، والسيد أخوند ،

(باكستان) ، مقعدين على طاولة المجلس ، وشغل السيد المصري (الجمهورية العربية

السورية) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على طلب وارد في رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة (S/20561) . وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/20577، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان ، سعادة السيد عبد الوكيل . وأرحب بسعاداته وأدعوه إلى القاء بيانه .

السيد عبد الوكيل (أفغانستان) (تكلم بالدارية ؛ الترجمة الشفوية

عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الأمن . وإنني على اقتناع راسخ بأنه تحت قيادتكم الرشيدة والقديرة سيحقق هذا المجلس نجاحا في مداولاته .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به سلفكم سعادة عبسة كلودي دياللو ، الممثلة الدائمة للسفغال لدى الأمم المتحدة ، ذلك البلد الصديق . إن عمل المجلس خلال رئاسة السيدة عبسة كلودي دياللو يعتبر حقا مشارا ارتياح عظيم لبلدي .

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لكم سيدي الرئيس ولبقية أعضاء مجلس الأمن لاستجابتكم بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في طلبنا .

بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية أفغانستان ، والحاقا برسالتنا المؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، جئنا الى مجلس الأمن ، الذي يتحمل مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين ، لنوجه انتباهه الى التهديد الخطير الذي يحيق بالاستقلال الوطني لبلدنا ، العضو في الأمم المتحدة ، وبسيادته وسلامته الإقليمية من جراء اعتداءات باكستان وتدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية لبلدنا .

وقد اكتسب تكثيف باكستان لعدوانها العسكري وتدخلها في السر والعلن في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان ، البلد المستقل وذو السيادة وغير المنحاز ، أبعادا أكبر من ذي قبل وأصبحا يهددان السلم والاستقرار والأمن في جنوب غربي آسيا . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا الوضع جدا بنا الى أن نوجه نظر المجلس على وجه الاستعجال الى هذه المسألة وأن نطلب اليه اتخاذ اجراءات عاجلة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك من أجل وضع حد لعدوان باكستان وتدخلها في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان .

وإن جمهورية أفغانستان ، اعترافا منها بمسؤوليتها عن الحفاظ على استقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية ، وإدراكا منها لأثار عدوان باكستان الخطيرة على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع ، تلجأ الى مجلس الأمن بمقتضى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ، واستنادا الى التزامات مجلس الأمن المنبثقة عن المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق .

إن عدوان باكستان على أفغانستان وتدخلها في شؤونها الداخلية يمثلان انتهاكا صارخا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة المعتمد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، ولإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي المعتمد في القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) ، فضلا عن إعلان ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ وإعلان ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عدم جواز التدخل

بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول . وأخيرا ، فإنهما يشكلان انتهاكا لجميع المبادئ المتفق عليها في اتفاقات جنيف المتعلقة بتطبيع العلاقات بين أفغانستان وباكستان ، وبمبادئ حسن الجوار .

وقد تحولت أعمال العدوان والتدخل هذه من حرب غير معلنة مفروضة على مدى السنوات العشر الماضية الى حرب كاملة تشنها باكستان على جمهورية أفغانستان . وإن استمرار أعمال العدوان هذه وأشارها بشكل مصدر قلق شديد لشعوب المنطقة والعالم . وتلجأ باكستان منذ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ الى وزع واسع النطاق لقواتها المسلحة على امتداد حدودها الشرقية والجنوبية مع أفغانستان . وقد أدى حشد الفرقتين الحادية عشرة والثامنة عشرة التابعتين للجيش الباكستاني على طول الحدود الشرقية الى تكثيف العدوان والتدخل العسكريين وتوسيع نطاق الحرب في أفغانستان . ولا توفر الفرقتان الحادية عشرة والثامنة عشرة التابعتان للجيش الباكستاني الدعم السوقي للمعارضة فحسب بل تشارك وحدات من الفرقة الحادية عشرة ، بالإضافة الى قوات مغاوير وميليشيات باكستانية ، ومتطرفين معارضين مسلحين ومستشارين عسكريين من بعض البلدان ، في هذه الحرب المبيتة من أجل احتلال الاقاليم الواقعة على الحدود ، وعلى الاخص مدينة جلال آباد .

لقد ولدت أعمال العدوان والتدخل التي تقوم بها باكستان ضد أفغانستان مشاعر استياء عميقة لدى مواطني بلدنا . ومنذ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أصبح من الواضح بالنسبة لشعب أفغانستان والمجتمع العالمي أنه حتى قبل تكثيف العدوان الباكستاني على مقاطعة نينغهاار ، كانت هناك وحدات عسكرية باكستانية مؤلفة من ٦ ٥٧٥ فردا ، و ٦٥ دبابة ، و ٢٥ ناقلة أفراد مدرعة و ٦٨ وحدة مدفعية بعيدة المدى متمركزة حول مدينة جلال آباد . ومنذ ذلك الحين ازدادت هذه الأرقام بنسبة ٤٠ في المائة .

لقد تعرضت جلال آباد يوميا لما بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ - بل وفي بعض الأحيان الى ٢٠ ٠٠٠ - قذيفة صاروخية وغيرها من أنواع الأسلحة الثقيلة . فمن وضع كل هذه القذائف والأسلحة الثقيلة تحت تصرف المتطرفين في الحرب ضد شعب جمهورية أفغانستان وقواتها

المسلحة ؟ إن مقتل ٢٤٣ فردا من قوات المفاوير والأفراد الآخرين من الفرقة الحادية عشرة التابعة للجيش الباكستاني و ٩١ مستشارا عسكريا باكستانيا وعربيا في الحرب في مقاطعة نينغاهار وأسر ضابطين من المخابرات الباكستانية واعترافهما في مؤتمر صحفي ، وفي محاكمتهم العلنية ، دلائل لا يمكن إنكارها على العدوان العسكري الباكستاني وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

كما أن أفراد المعارضة الأفغانية الذين يغرون أو يمتنعون عن مواصلة الحرب يجبرون عن طريق أساليب التخويف والأساليب الأخرى التي يستخدمها ضباط الجيش الباكستاني المنتشر وراء جبهة الحرب في جلال أباد على مواصلة الحرب ضد شعب أفغانستان بغية تحقيق أهداف باكستان الاستراتيجية على الصعيدين السياسي والعسكري . وإن الطابع اللاإنساني المتنافي مع الحضارة للعدوان العسكري الذي يقوده الضباط الباكستانيون مثل العقيد محبوب والعقيد جانغو والعقيد إمام في منطقة مزرعة غازي عباد واضح للعالم بأسره . فقد كشفت صحيفة "ول ستريت جورنال" عن أعمال النهب والتدمير وقتل الناس الأبرياء والجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتكبت في مزرعة غازي عباد .

وفي الوقت الراهن تحتشد القوات المسلحة لباكستان في المناطق الخمس التالية من أجل تكثيف العدوان على أهداف في أفغانستان : أولا ، في بارنال ، من أجل العدوان على اورغون ؛ ثانيا ، في مريم شاه ، من أجل العدوان على خوست وغاريز ؛ ثالثا ، في تيري مانغال ، للقيام بعمليات ضد لاغار وغارديز ؛ رابعا ، في تورخام ، للعدوان على جلال أباد ؛ خامسا ، في منطقة شاهي ، لتكثيف العمليات العسكرية ضد إقليم جونار . وقد اصطدمت جهود باكستان الرامية إلى احتلال جلال أباد عسكريا بالمقاومة الشديدة من جانب شعب أفغانستان دفاعا عن السيادة الوطنية لأفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وعلى الرغم من مقتل آلاف الأفغانيين في الحرب في جلال أباد ، لم يتوقف الباكستانيون عن دفع قوات جديدة لشن هجوم جديد . ويكشف تكوين ثلاث فرق ميليشيات ،

يبلغ قوامها ١٥ ٠٠٠ شخص ، للاشتراك في الهجمات على جلال أباد ، بقيادة الجنرالين الباكستانيين عارف وإقبال ، الأبعاد الواسعة لأعمال العدوان هذه . إن باكستان ترفض أن تتعلم درسا من الحرب في جلال أباد ، التي أكدت بوضوح أن الحرب ليست ، ولن تكون أبدا ، الوسيلة المنطقية لتسوية الحالة التي تحيط بأفغانستان .

إن الشعب الأفغاني ، الذي يتحلى بمشاعر قومية ووطنية عميقة ، يعتبر أن من المهيّن قبول أن تكون حفنة من الجواسيس التابعين لوكالة الاستخبارات العسكرية العامة لباكستان أسيادا له . ويدل تاريخ الكفاح التحرري لشعب أفغانستان دلالة واضحة على أن هذا الشعب قد دافع دوماً وبِعزم وشجاعة عن مصالحه الوطنية العليا وعن إرثه الوطني وكرامته وشرف بلده .

وتعد المقاومة في جلال أباد ضد العدوان الباكستاني التي يخوضها شعب أفغانستان والحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ، والقوات المسلحة التابعة لجمهورية أفغانستان والمنظمات الاجتماعية بقيادة صاحب الفخامة نجيب الله ، رئيس جمهورية أفغانستان ، مثالا طيبا على الوطنية والدفاع الشجاع عن استقلال بلدنا المتحد وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية . إن سياساتنا تنبع من مصالحنا الوطنية ، ولا توجد بالنسبة لقيادتنا ما هو أسمى من المصالح القومية لأفغانستان .

ومصالحنا الوطنية هذه ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالسلم . ولقد ركزنا كل جهودنا على تحقيق القضية العادلة لشعب أفغانستان ، أي وقف الحرب وإقرار السلم . وجمهورية أفغانستان التي تغفل المصالحة والوفاق الوطني والحوار الجاد على الحرب وسفك الدماء قد وجّهت كل مساعيها لتحقيق هذا الهدف .

وخلافا لادعاءات وتوقعات خصومنا وحُماهم ، برهنت المقاومة التي أظهرتها جمهورية أفغانستان بعد ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ على أن القوات المسلحة التابعة لجمهورية أفغانستان والحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان لديهما المقدرة ليس على صد الهجمات الإنسانية والغادرة للمعارضة فحسب ولكن أيضا على أن تقاوم بنجاح عدوان قوات الميليشيات والمفاوير والجيش الباكستانية . وأفغانستان لديها القوة اللازمة لمقاومة هذه الأعمال العدوانية في المستقبل وإنزال ضربات قاضية بالمعتدي .

هناك اليوم في أراضي باكستان ١٢٥ مركزا فعالاً للتدريب العسكري لتحالف السبعة ، تستخدمها الاوساط العسكرية الباكستانية كوسائل لشن العدوان على أفغانستان . وفيما يلي بعض هذه المراكز :

أولا ، المعسكر التدريبي سبينا شانا ؛

ثانيا ، المعسكر التدريبي كوهابرودي الواقع على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب شرق بيشاوار ، حيث يتم تدريب أكثر من ٧٠٠ إرهابي في كل دورة تدريبية ؛
ثالثا ، المعسكر التدريبي بارا - شينار لتحالف السبعة ، حيث يجري تدريب أكثر من ٤٠٠ متطرف في كل دفعة ؛

رابعا ، المعسكر التدريبي كانجار كيلبي ، الواقع على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب ناواغاي ، حيث يتم تدريب ٦٠٠ متطرف في كل دفعة على استخدام مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة . وبعد ذلك يرسلون للقيام بأنشطة تخريبية في أراضي جمهورية أفغانستان ؛

خامسا ، مركز التدريب مانغاري - شينار الواقع على بعد ٣٤ كيلومترا غربي ناواغاي ، ويمكنه تدريب ٣٠٠ إرهابي دفعة واحدة ؛

سادسا ، مركز تدريب يوسف آباد ، الواقع في منطقة باجاور ، ويمكن فيه تدريب ٣٠٠ إرهابي في كل دفعة ؛

سابعا ، مركز تدريب شاه كات ، الواقع على بعد ٨ كيلومترات الى جنوب بيشاور ، في منطقة بوتساي ، حيث يجري التدريب العسكري لـ ١٠٠٠ متطرف دفعة واحدة ؛
ثامنا ، معسكر شيغاي ، الذي يجري فيه تدريب عسكري لـ ٦٠٠ إرهابي في كل دفعة ؛

تاسعا ، مركز حمزه في جوتي بخش الذي يتسع لـ ٧٠٠ متدرب دفعة واحدة .
والى جانب مراكز تدريب الاصوليين في أراضي باكستان ، يجري أيضا تدريب المتطرفين في مراكز الجيش الباكستاني ، مثل أتوك الواقع على بعد ٥٠ كيلومترا جنوب شرق إسلام آباد التي هي المركز لتدريب المفاوير التابعين للمجموعات الاصولية ، وكوخي سورخ ، الواقع على بعد ٥ كيلومترات الى غرب كيتا وناواشير ، المركز الجديد لتدريب المتطرفين المسلحين على استخدام المدفعية والمتفجرات .

إن استمرار وجود مراكز تدريب المتطرفين وتسليحهم بالأسلحة المتقدمة قد أسهم الى حد كبير في تكثيف حدة التوتر العسكري في أفغانستان .

ومنذ تاريخ دخول اتفاقات جنيف حيز النفاذ وحتى منتصف شباط/فبراير ١٩٨٩ جرى شن ٥٥٧ هجوما مسلحا على المناطق السكنية والمواقع العسكرية وتم إلقاء ٤٠٣ قنابل على المدن الكبيرة التي يتركز فيها السكان . وأثناء هذه الفترة شُنَّ ٣٦٣ هجوما بالأسلحة الحديثة ، وأُطلق ٢٠١ من آلاف الصواريخ وأسلحة ثقيلة أخرى في جميع أرجاء البلد . وقد أسفر هذا عن مقتل ٦٩٥٤ شخصا وجرح ١٢٢٠٠ آخرين . وكانت الغالبية العظمى من هذه الاصابات من المدنيين .

ومن الحقائق أن الأسلحة الثقيلة والخفيفة الموضوعة تحت تصرف المتطرفين لا تنتج في أفغانستان . إن هذه الأسلحة تنقل من وراء البحار الى باكستان وبعدئذ تضعها وكالة الاستخبارات العسكرية العامة في باكستان تحت تصرف المتطرفين لتستخدم في سرقة وقتل السكان الأبرياء في أفغانستان .

وفي الفترة منذ دخول اتفاقات جنيف حيز النفاذ ، وخاصة بعد ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عندما تم انسحاب الوحدات السوفياتية ، حدثت زيادة لا نظير لها في نقل وتكديس الأسلحة الثقيلة والحديثة ، مثل قذائف ميلان الموجهة المضادة للدبابات ، وصواريخ "بلو بايب" و "ستنغر" ، وأنماط مختلفة من قذائف أرض - أرض ، مثل سوكر ٢٠ و ٣٠ ، وغير ذلك من الأسلحة الفتاكة في أراضي أفغانستان . ونقل هذه الأسلحة وغيرها من الإمدادات السَّوقية الى قوات المتطرفين المسلحين وتسلسل المفاوضين الباكستانيين الى أفغانستان ، بالإضافة الى المستشارين العرب والأجانب الآخرين ، من مناطق مثل نورخام وتيري مانغال وشامان وناواغاي وبارا شينار وميرام شاه وسبين بولداك بهدف العدوان وزيادة التدخل واستمرار الحرب ، كل ذلك دليل حتى على التدخل الباكستاني في الشؤون الداخلية لأفغانستان . وكدليل آخر على هذا يمكن القول أنه في الأسبوع الأخير وحده من شباط/فبراير نقلت وكالة الاستخبارات العسكرية العامة في باكستان الى أفغانستان عن طريق كراتشي وكيوتا ١٥ شاحنة محملة بالأسلحة و ١٢٠ طناً من المعدات العسكرية الى مجموعات المتطرفين المسلحين .

ومع الادراك الواجب للأهمية الاستراتيجية للمناطق المذكورة ، طلبت جمهورية أفغانستان من بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان أن تقيم مراكز اضافية للإشراف على هذه المناطق . وقد تم نقل طلب إنشاء المراكز الاضافية في هذه المناطق الى بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان عن طريق المذكرات التالية : المذكرة رقم ٥٧ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والمذكرة ٥٨ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والمذكرة رقم ٢٤ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والمذكرة رقم ٧٣ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والمذكرة رقم ٤٧ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، والمذكرة رقم ٢٩٦ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٩ والمذكرة رقم ٣١٢ في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ . وقد بعث فخامة الرئيس نجيب الله الى الأمين العام رسائل بيّنت ضرورة إنشاء مراكز مراقبة اضافية في تورخام وتيري مانغال وشامان وبارا - شينار وناواغاي وميرام شاه وسبين بولداك . وجمهورية أفغانستان على ثقة من أن إنشاء هذه المراكز الاضافية سيكون له دور هام في

تخفيف حدة التوترات وتنفيذ اتفاقات جنيف وتعزيز وقف عدوان وتدخل باكستان العسكريين في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان . وأي تأخير في إنشاء هذه المراكز الاضافية من شأنه أن يؤدي الى زيادة حدة عدوان باكستان على جمهورية أفغانستان وتدخلها فيها .

وبعد إنتهاء انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، أي منذ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، تدخلت باكستان ١٢٠٠ مرة في الشؤون الداخلية لأفغانستان بمختلف الأساليب . وقد تم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان بهذه الحوادث عن طريق ١٤٢ مذكرة . ولم يحقق في أي من هذه الشكاوى طبقا لاتفاقات جنيف .

وأود أن ألفت اهتمام المجلس الى ما يلي فيما يتصل باشتراك الميليشيات الباكستانية في العمليات العسكرية في أفغانستان :

في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، دخل أفغانستان ٣١٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية . وفي نفس اليوم دخلت وحدة من الميليشيات الباكستانية مكونة من ١٥٠٠ فرد بقيادة اللواء الباكستاني عارف ، الى أفغانستان عبر مقاطعة كونار .

في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، دخل ٣٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى مقاطعة كونار في أفغانستان .

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عبر ٨٠ فردا من الميليشيات الباكستانية الى منطقة سامكاني في باكثيا .

في ٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٣٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى المقاطعة الكبرى خوست .

في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٢٥٠ فردا من الميليشيات الباكستانية الى منطقة شينوار .

في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٨٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى جاجي مايدان في أفغانستان من منطقة بارا - شينار .

في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٤٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى مقاطعة خوست .

في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٣٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى منطقة نازيان في مقاطعة جلال أباد مع ٨٠ من الخيل المحملة بالأسلحة والذخيرة .

في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٥٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى جلال أباد مع ست دبابات ، ومدافع مضادة للطائرات ، وقذائف مضادة للدبابات ومدافع الهاون .

وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٣٥٠ فردا من الميليشيات الباكستانية الى منطقة غارديز .

وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٣٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى قرية عبد الخليل في مقاطعة نانغارهار .

وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ١٥٠ فردا من الميليشيات الباكستانية الى منطقة روزاه في مقاطعة باكتيا .

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ، دخل ٤٠٠ فرد من الميليشيات الباكستانية الى منطقة شابريهار وشيخ مصري في نانغارهار ، وهم يحملون عددا كبيرا من صواريخ أرض - أرض لإطلاقها في هجوم مكثف .

وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ دخل ٢٠٠ من رجال الميليشيا مقاطعة نانغرهار عن طريق تورخام .

وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩ دخل ٢٠٠ من رجال الميليشيا الباكستانيين منطقة خوست الكبرى .

وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ دخل ٢٠٠ من رجال الميليشيا الباكستانيين منطقة غازي آباد عن طريق تورخام .

وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ دخل رجال الميليشيا الباكستانيين منطقة غوشتا بمقاطعة نانغرهار عن طريق ميرام شاه ، وفي نفس اليوم دخل ٢٥٠ من رجال الميليشيا منطقة دور بابا بمقاطعة نانغرهار .

وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٩ دخل ٨٠٠ من رجال الميليشيا الباكستانيين منطقة تسامكاني بمقاطعة باكتيا لشن عملية عسكرية شاملة ضد الشعب .

وقد أخطرت بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان بجميع الحوادث السالفة الذكر مع معلومات مفصلة من أجل التقصي . ومع ذلك لم تتلق أفغانستان أي رد على مذكراتها حتى الآن .

ثانيا ، أود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى الوقائع التالية فيما يتعلق بنقل الأسلحة والذخيرة .

في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ قامت ٢٦ شاحنة ثقيلة بنقل صواريخ من طراز ستينغر وبلو بايب وسوكر ٢٠ و ٣٠ ، عبر تورخام إلى مقر راز الدين بمقاطعة نانغرهار .

وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت شاحنات كبيرة منطقة هيساراك في نانغرهار ، عن طريق تيري مانغال ، تحمل كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة .

في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ قامت ٢٥ شاحنة باكستانية بنقل كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة من قاعدة جالوزي بباكستان إلى مقاطعة كونار في أفغانستان .

وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ تم نقل ١٣ سيارة لوري من باكستان تحمل قاذفات للصواريخ وصواريخ سطح - سطح إلى مقاطعة وارداك .

وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت ١٣ سيارة لوري من باكستان محملة بأسلحة ثقيلة إلى مقاطعة وارسا بباكستان ، عبر تيري مانغال .

وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت أفغانستان ٣٦ شاحنة من ميرام شاه محملة بأسلحة ثقيلة وكميات كبيرة من الذخيرة . وفي اليوم ذاته دخل مقاطعة نانغرهار عبر منطقة توري - بورا ٣٠٠ من البغال محملة بالأسلحة والذخيرة من باكستان .

وفي ١٤ آذار/مارس دخلت نانغرهار عبر تورخام ١٤٠ سيارة لوري تحمل صواريخ مضادة للدبابات ومدافع مضادة للطائرات ، من باكستان .

وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت نانغرهار ١٥٠ شاحنة و ٦٠٠ بغل من باكستان . في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩ نقل إلى نانغرهار ١٦٠ بغلا محملة بأسلحة وذخيرة من باكستان .

وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت مقاطعة نانغرهار عبر تورخام ١٨٠ سيارة لوري من باكستان تحمل أسلحة وذخيرة ، بما في ذلك صواريخ سطح - سطح .

وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٩ وصلت إلى منطقة غازي آباد بمقاطعة نانغرهار ١٣٠ سيارة لوري كبيرة محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من باكستان . وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ دخلت جلال آباد عبر منطقة تورخام ٢٥٠ سيارة لوري من باكستان محملة بأنواع مختلفة من الأسلحة .

كل هذه الشحنات من الأسلحة التي أدخلتها باكستان إلى أفغانستان كانت السبب في أن مدينة جلال آباد قُصفت في يوم ٢١ آذار/مارس وحده ب ١٢ ألف صاروخ ، وقد أسفر ذلك عن قتل ٧١ شخصا وجرح ثمانية أشخاص وتدمير مسجد ومعبد للهندوس و ١٣ منزلا .

وبالتالي من السهل تصوّر مدى ما يتحمله شعبنا من المشاق وصعوبة الحياة نتيجة العدوان الذي تفرضه علينا باكستان .

ثالثا ، أود أيضا أن ألفت انتباه المجلس إلى الحقائق التالية فيما يتعلق بالانتهاكات التي تعرّض لها مجال أفغانستان الجوي .

في شهر آذار/مارس وحده ارتكب السلاح الجوي الباكستاني ضد جمهورية أفغانستان عمليات العدوان التالية .

في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٩ في الساعة ١٠/٣٢ قامت طائرة عمودية باكستانية بنقل مستشارين أجانب وعدد من زعماء المتطرفين إلى باريكوت بمقاطعة كونار ثم عادت إلى باكستان .

وفي ٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في الساعة ١٢/٣٥ ، انتهكت طائرة نفثة تابعة للسلح الجوي الباكستاني كانت تطير بسرعة ٧٢٠ كيلومترا في الساعة ، المجال الجوي لأفغانستان ، وتوغلت إلى عمق ٦ كيلومترات ، وبعد قيامها بعمليات تجسس فوق باقي كالا في سبين بولداك ، عادت إلى باكستان .

وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ في الساعة ٩/٤٥ ، انتهكت طائرة تابعة للسلح الجوي الباكستاني كانت تطير بسرعة ٧٠٠ كيلومتر في الساعة المجال الجوي لأفغانستان وتوغلت إلى عمق ١٢ كيلومترا ، ثم عادت إلى باكستان بعد قيامها بأنشطة تجسس فوق غروكو ودار باند .

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في الساعة ١١/٣٠ قامت طائرة نفثة تابعة للسلح الجوي الباكستاني ، كانت تطير بسرعة ٧٢٠ كيلومترا في الساعة ، بانتهاك مجال أفغانستان الجوي ، وعادت إلى باكستان بعد دقيقة وثلاثين ثانية .

وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في الساعة ٩/٤٠ بالتوقيت المحلي ، دخلت اقليم أفغانستان ٤ طائرات عمودية باكستانية تحمل قيادة المتطرفين المسلحين للمعارضة ومستشارين أجانب . وقد هبطت اثنتان من تلك الطائرات في منطقة شينوار ، واشنتان في غازي أباد . وفي الساعة ٩/٤٦ بالتوقيت المحلي عادت إلى باكستان .

في ١١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في الساعة ٦/١٠ بالتوقيت المحلي قامت طائرتان عموديتان باكستانيتان بنقل أسلحة إلى منطقة قريبة من غازي أباد ، ثم عادت إلى باكستان في الساعة ٦/٣٠ .

وكل الحالات السابقة ليست سوى أمثلة قليلة على حالات التدخل العسكري الباكستاني في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، مما يشكل تهديدا للسيادة الوطنية لبلدنا واستقلاله وسلامته الإقليمية .

هل هناك أي معيار أو مبدأ في القانون الدولي يسمح للدول باللجوء إلى استعمال القوة في علاقاتها الخارجية ، وارتكاب أعمال العدوان ضد أراضي دولة أخرى ، سعياً لتغيير نظام ذلك البلد حسب أهوائها ؟

هل هناك أي فصل أو فرع في ميثاق الأمم المتحدة أو أية وثيقة دولية أخرى تنظم العلاقات الدولية ، أو أي مبدأ في القانون الدولي ، يسمح للدول بإنشاء مراكز لتدريب الإرهابيين وتسليح تلك المجموعات السياسية ، وإرسال المرتزقة والجواسيس والمستشارين الأجانب إلى أراضي بلد آخر ، بغية التحريض على الفوضى والإخلال بالنظام العام ؟ لقد لجأت باكستان إلى ارتكاب ذلك العدوان غير المسؤول وقصير النظر وواسع النطاق ضد بلدنا .

إن إنشاء حكومة تحالف السبعة غير القانونية وغير المشروعة في روالبندي ، بمساعدة مباشرة من دائرة الاستخبارات الباكستانية ، ما هو إلا تدخل سافر لا يمكن إنكاره من جانب باكستان . إن إنشاء تلك الحكومة لم يحصل حتى على تأييد القطاعات الأخرى للمعارضة واللاجئين في البلدان المجاورة وفي أوروبا ، وقد رفضه شعب أفغانستان بأسره . ولم يحقق مخطط دائرة الاستخبارات الباكستانية المدبر بإنشاء "الحكومة المؤقتة" على أرض باكستان إلاّ تكثيف العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

لقد ظلت الشكوك تساور أفغانستان على مدى السنوات ، أثناء عملية جنيف ، ولدى التوقيع على تلك الاتفاقات ، فيما يتعلق باستعداد باكستان للتقيد بالتزاماتها . ومع ذلك وقعت أفغانستان على الاتفاقات ، على أمل أن تفكر باكستان ، مع بدء رحيل القوات السوفياتية عن أفغانستان ، في تغيير موقفها على نحو إيجابي . وقد برهنت التجربة على صحة اعتقادنا بأن باكستان نصبت نفسها رجل الشرطة في المنطقة . فقد تجاهلت باكستان تماماً التزاماتها الدولية بما فيها اتفاقات جنيف ، وقوضت هيبة هذه الاتفاقات التي اضطلع الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار في عملية التوقيع عليها بدور بارز .

إن تعاون باكستان مع تحالف السبعة في انشاء "الحكومة المؤقتة" على أراضي ذلك البلد ، وتدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان حقيقتان واضحتان لا سبيل إلى إنكارهما .

ومما يؤسف له أنه عقب انشاء "الحكومة المؤقتة" تلقى زعماء الأصوليين للجماعات المتطرفة رسائل تهنئة من غلام اسحاق خان رئيس باكستان . وقد أعلن صاحب زادة يعقوب خان وزير خارجية باكستان في رسالته المؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ والموجهة إلى مجلس الأمن أن بلده يرحب بقرار المجلس الاستشاري المتعلق بإنشاء "حكومة مؤقتة" في ذلك البلد .

إن المآرب السياسية التي تسعى إليها باكستان من خلال تأييدها "للحكومة المؤقتة" لتحالف السبعة واضحة جليّة لشعوب العالم . والخطط الرامية إلى ضم أفغانستان تحت ستار تشكيل اتحاد هي أساس التأييد الشامل الذي توليه باكستان للمتطرفين .

وتنتهج باكستان سياسة معينة فيما يتعلق بأفغانستان ، إلا أن السؤال هو لماذا تعمل الولايات المتحدة ، وهي دولة كبرى ، كأنها أداة لتنفيذ سياسات باكستان فيما يتعلق بأفغانستان ، ولماذا تخضع مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية لمخططات باكستان التوسعية في المنطقة .

والسؤال الرئيسي الذي يوجهه شعب باكستان وشعوب العالم هو : إذا كانت دعوى المتطرفين وحمايتهم الباكستانيين صحيحة ، بأنهم يسيطرون على ٩٥ في المائة من أراضي أفغانستان فلماذا لم يؤلفوا ما يسمى بالحكومة المؤقتة على أرض أفغانستان ، ولماذا يعتمدون على وكالة الاستخبارات العسكرية الباكستانية ، وعلى الجيش الباكستاني في حربهم ضد شعبنا ؟ إنها حقيقة جلية أن المتطرفين المسلحين لم يستحوزوا لا على الأرض ولا على تأييد شعب أفغانستان ، وهم عاجزون عن أن ينشئوا إدارة حديثة ، ولا يمتلكون السلطة للوفاء بالالتزامات الدولية لحكومة عصرية متمدينة .

ألم يكن تأليف "الحكومة المؤقتة" لتحالف السبعة ، التي أملاها العسكريون الباكستانيون ، وشجعوها ، ونظموها ، خرقا لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير ؟ أليست الجهود التي بذلت لتصدير هذه "الحكومة المؤقتة" وتنصيبها مناقضة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؟ أليست سياسات التدخل الباكستانية تهديدا لسلم وأمن المنطقة والعالم ؟

وخلافا لأحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ لاتفاقات جنيف المتعلقة بالعودة الطوعية والسلمية والمنظمة للاجئين ، تواصل باكستان خلق العقبات الخطيرة أمام عودتهم ، وبالأمر ، كان وجود القوات السوفياتية يستخدم كذريعة في الدعاية من قبل باكستان والمتطرفين . فاليوم لم يعد لهذه الذريعة وجود . واللاجئون الأفغان يتطلعون في شغف إلى العودة إلى وطنهم ، إلى أرض أجدادهم الذين دافعوا في بسالة عن استقلال الأمة الأفغانية ، وحريتها وسيادتها .

وإذا كانت هناك مشكلة أمن فواضح للجميع أن الموقف غير المأمون قد خلقه بالفعل العدوان الباكستاني ، والتدخل الباكستاني في شؤون أفغانستان الداخلية .

والحقيقة أن مشكلة انعدام الأمن ستزول إذا زالت مشكلة التدخل الباكستاني بجميع أشكاله .

وقد مضى أحد عشر شهرا منذ أن دخلت اتفاقات جنيف حيز النفاذ ، وحتى الآن تجاهلت باكستان المادة ٧ من الاتفاقية المتعلقة بالعودة الطوعية للاجئين . بالإضافة إلى أن باكستان لم ترد على نحو إيجابي على المذكرة رقم ٣١٤ المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والمذكرة رقم ٣١٩ المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ المتعلقتين بمسألة تأليف لجان مشتركة بين أفغانستان وباكستان لتيسير العودة الطوعية والجماعية للاجئين الأفغان .

والظروف الآن مهيئة تماما لكي يعود اللاجئين في كرامة وشرف ، والبلد يتطلع لاستقبالهم . وإذا زال الموقف غير المأمون الذي خلقتة باكستان ، فلن يتبقى لاجئ أفغاني في هذا البلد ذي السياسة التدخلية .

إن الحرب والعدوان اللذين تشنهما باكستان قد تسببا في خسائر مدنية خطيرة . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي بأن يطلب من باكستان وقف جرائمها الصارخة ضد شعب أفغانستان .

إن أعمال الإبادة الجماعية التي اقترفها المفاويز وأفراد الميليشيا الباكستانيون في جلال آباد تتضح يوما بعد يوم . ففي حادث واحد فقط اختطفوا مائة وستين امرأة إلى باكستان . كما شهد العالم أيضا القتل الجماعي لأفراد القوات الأفغانية المسلحة الذين أخذوا أسرى حرب على أيدي المتطرفين الذين تدعمهم باكستان ، وتم القتل على أرضها . وكل هذه الاعمال تتناقض أساسا مع نص وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

والحقيقة أن حرب باكستان الحالية ضد أفغانستان ، بأبعادها وأفعالها اللاإنسانية المنافية للقواعد المقبولة للقانون الدولي ، تمثل مرحلة جديدة في عدوان باكستان ضد بلدنا .

وفي ٢٩١ مذكرة أخطرت جمهورية أفغانستان بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ب ٢٧٩ ٣ حالة للانتهاكات الباكستانية . وقد سجلت هذه الحالات للتدخل والعدوان الباكستاني حسب ترتيبها الزمني محوبة بالادلة الدامغة . ونظرا للموقف العدائي والمعوق لباكستان لم يكن في إمكان بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان تنفيذ آلية تنفيذ الاتفاق . وقائمة هذه المذكرات مرفقة لكي يعلم بها مجلس الامن ويتخذ الإجراء اللازم ، ونحن نرجو تعميمها بوصفها وثائق رسمية للمجلس .

وقد قامت القيادة الحالية لجمهورية أفغانستان بتحليل التطورات التي وقعت في البلاد خلال السنوات العشر الماضية تحليلا دقيقا . وقد انخرطت في عملية مستمرة بقمع التخلص من أخطاء الماضي . وقد شملت هذه العملية البحث عن حل سلمي للمشكلة التي تلم بأفغانستان . وكانت النتيجة المنطقية لتلك السياسات توقيع اتفاقات جنيف . وكانت السياسة التي انتهجتها جمهورية أفغانستان انعكاسا للتطورات الإيجابية الجديدة في المناخ الدولي ، والذي حل فيه التفاهم محل المواجهة وانعدام الثقة .

وقد أعلنت جمهورية أفغانستان سياسة المصالحة الوطنية باعتبارها البديل الوحيد لحل مشاكلها الداخلية . وقد تأكد توطيد هذه السياسة على الرغم من المشاكل التي فرضها عدوان باكستان وتدخلها ، والموقف غير البتاء للجماعات المتطرفة المسلحة . وقد أعلنت جمهورية أفغانستان وقف إطلاق النار من طرف واحد في مناسبات كثيرة . واقترحت عقد حوار وطني بين الأفغانيين ، وتأليف مجلس سلم ، وخلق مجتمع تعددي من الناحية السياسية ، وتأليف حكومة ذات قاعدة عريضة باشتراك كل القوى ، وكفالة مصالح الجميع ، على نحو ما دعا إليه القرار الذي اتخذ في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز المنعقد في نيقوسيا ، وكذلك انتهاج سياسة الاقتصاد الحر . وتدلل كل هذه الخطوات في جلاء على رغبتنا المخلصة في التوصل إلى حل عاجل لمشاكل أفغانستان ، واحترام التزاماتنا بغية إقرار السلم والامن الدوليين .

لقد أعلنت جمهورية أفغانستان في مناسبات كثيرة في الماضي ، وتود أن تعلن مرة أخرى بأنه لن يكون في الإمكان إجراء انتخابات حرة ديمقراطية باشتراك جميع الأحزاب السياسية إلاّ عن طريق ضمان وقف إطلاق النار واحترامه من قبل كل القووات المعنية .

وتمشيا مع مراسلاتنا السابقة مع الأمين العام للأمم المتحدة نود أن نؤكد من جديد أنه لكي نضمن توازن مصالح الدول المجاورة والدول الكبرى ، وإقرار سلام وطني شامل لا بد من عقد مؤتمر دولي لقيام حياد دائم ، ونزع السلاح في أفغانستان . وقد اقترحنا اشتراك جيران أفغانستان والدولتين الكبيرتين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية اللتين ضمنتا اتفاقات جنيف ، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين في هذا المؤتمر . كما نرحب باشتراك الدول الأخرى .

وتعتقد جمهورية أفغانستان اعتقادا راسخا بأن المسائل المتعلقة بحق تقرير المصير ، والنظام السياسي والاقتصادي للبلد هي حق خالص ومحفوظ للشعب الأفغاني والأمة الأفغانية وحدهما ، ولذلك فلن يقبل أي أفغاني أن تمارس هذه الحقوق من خلال الجيش الباكستاني ووكالة الاستخبارات العسكرية العامة الباكستانية .

ولابد من وقف العدوان الباكستاني ، ولابد من حماية قضية السلم والأمن من التهديد الخطير ، فقد تم توقيع اتفاقات جنيف لإقرار السلم والأمن ، وإنهاء كل أشكال التدخل ، ومن أجل تهيئة الظروف التي تحول دون دخول الدول الكبرى في النزاعات الإقليمية . ولكن بسبب سياسات باكستان العدوانية وتدخلها في شؤون أفغانستان الداخلية ضعفت هذه العملية .

وبالنظر إلى الموقف الخطير الحالي ، والذي سيؤدي استمراره إلى نزاع إقليمي خطير ، فإن جمهورية أفغانستان ، تطلب - بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة - أن يقوم مجلس الأمن بالأعمال التالية : أولا ، أن يتخذ كل الإجراءات العاجلة في حدود ولايته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لوقف العدوان والتدخل الباكستاني ضد أفغانستان ، ثانيا ، إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تشكل من أعضاء مجلس الأمن إلى

أفغانستان وباكستان ، شالسا ، أن يطلب من الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارهما الضامنتين لاتفاقات جنيف ، القيام بدور أكثر فعالية لحمل باكستان على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن هذه الاتفاقات .

وتعتقد جمهورية أفغانستان اعتقادا جازما أن تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمكن أن يضع حدا للآلام والمعاناة التي فرضت على شعب أفغانستان نتيجة للعدوان الباكستاني والتدخل الباكستاني ، وبذلك يحول دون مزيد من تدهور الموقف . وبذلك يضمن حماية السلم والأمن في المنطقة .

وختاماً ، أود أن أؤكد لمجلس الأمن نيابة عن حكومة أفغانستان تعاوننا الكامل في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير خارجية أفغانستان

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

إن وزير خارجية أفغانستان طلب في بيانه تعميم المعلومات الملخمة التي أشار إليها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن . وبطبيعة الحال سيتم تلبية هذا الطلب . المتكلم التالي هو مستشار رئيسة وزراء باكستان للشؤون الخارجية والأمن القومي ، السيد اقبال اخوند . أرحب بصاحب السعادة وأدعوه للإدلاء ببيانه .

السيد اخوند (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ،

سيدي الرئيس ، على كلمات الترحيب وأود أن أستهل بياني بأن أنقل اليكم باسمي شخصيا وباسم وفد باكستان خالص تهانئنا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر يظلمع فيه المجلس بالنظر في الحالة المتدهورة في ناميبيا ، وهي مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أسجل امتنان وفدي العميق للسفيرة عبسة كلودي دياللو ممثلة السنغال التي ترأست بمهارة ونجاح كبيرين مداوات المجلس خلال الشهر المنصرم .

تشعر حكومتي بأسف ودهشة بالغين إزاء المحاولة التي تبذل لتحويل انتباه مجلس الأمن ، الذي يتناول حاليا الحالة الخطيرة في ناميبيا ، وتبديد وقته الثمين عن طريق طلب عقد جلسة طارئة تحت ستار المادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة . إن هاتين المادتين لا علاقة لهما بالحالة الراهنة في أفغانستان . فالحالة داخل أفغانستان لا تعرّض على الإطلاق السلم والأمن للخطر كما هو محدد في المادة ٣٤ . وان ما يحدث هناك اليوم ما هو إلا استمرار لكفاح شعب أفغانستان للطاحة بنظام غير شرعي لا يمثله فرض عليه نتيجة للتدخل العسكري الخارجي الذي يسعى اليوم يائسا الى إطالة مدة حكمه .

إن استمرار نضال الشعب الأفغاني من أجل استعادة حقوقه الوطنية وحقوق الانسان مسألة داخلية محضة لاتدخل في نطاق المادتين ٣٤ أو ٣٥ من الميثاق . وبالتالي ، يرى وفدي ان طلب نظام كابول لعقد مناقشة لمجلس الأمن غير مقبول . وليس بوسعنا أن نرى

إمكانية تعزيز هذه المناقشة للجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي وشامل للحالة في افغانستان .

ولقد اتضح الغرض من دعوة نظام كابول لعقد هذا الاجتماع في الاتهامات التي وجهها ممثل كابول للتو ضد بلادي . فهو يتطرق في بيانه الى التشويهات والاكاذيب الواردة في الرسالة التي عمت كوشيقة من وثائق مجلس الامن في ٣ نيسان/أبريل ، والتي ترسم صورة لا تمت باية صلة للحقائق . ويتضمن بيان ممثل كابول اتهامات غير مقبولة وادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد بلادي .

وبغية إظهار هذه الادعاءات بمظهر الصحة استعرض استعراضا خادعا الوقائع والأرقام والأسماء وعدد البغال وأفراد المليشيا والطائرات والقذائف أرض - أرض وكل ما كان شعبه يراقبه يوميا وفي كل ساعة . ولم ير أحد غيره ذلك ، وان السبب في أن بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان لم ترد على هذه البيانات يُعزى الى زيغها . ولم تجد أفرقة بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان أي دليل على نقل الأسلحة والذخائر من باكستان الى أفغانستان . ولقد قام أعضاء الأفرقة ، خلال رحلات التفتيش التي قاموا بها ، بالتحقق من جميع الطرق . وثبت في تقارير هذه الأفرقة ان العديد من الممرات أو الطرق التي ادعي استخدامها ضيقة لا يمكن للعربات أو حتى البغال التي تحمل المعدات العسكرية أن تمر من خلالها . هذا بالإضافة الى أن بعض هذه الممرات مزروعة بالالغام من الجانب الافغاني ومن الصعب استخدامها للغرض المزعوم .

ولم يُعثر على أية معسكرات تدريب أو قواعد أو مستودعات للذخائر في أي من الأماكن التي أشار اليها ممثل كابول . وقد تم تحديد معظم هذه المواقع بصفتها مخيمات للاجئين يسكنها أساسا الشيوخ والنساء والأطفال .

وتوضح بجلاء تقارير بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان أنه ليس هناك أي دليل على منع باكستان هؤلاء اللاجئين من العودة الى أفغانستان . فقد أبدى اللاجئون أنفسهم عدم الرغبة في العودة الى ديارهم حتى يتم إقامة حكومة تمثل الشعب عن حق وتكون قادرة على صيانة السلم والاستقرار في البلاد .

ولدى باكستان مصلحة واضحة في ضمان العودة الآمنة لأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني يعيشون في بلادنا . واننا نريد لهم العودة الى ديارهم ووطنهم بسلام وأمان . ومن السخف أن يدعي ممثل كابول أن باكستان تريد الإبطاء أو الحيلولة دون عودتهم .

ولم يتمكن مفتشو بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان من أن يجدوا أي دليل على انتهاك باكستان للمجال الجوي في أفغانستان أو أرضها . بل على العكس ، فقد ثبت بالفعل وجود عدد من المواقع التي ادعى نظام كابول أن عمليات القصف قد شنت منها على الجانب الأفغاني من الحدود . ويلاحظ أحد التقارير الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وباكستان أن طبيعة الأرض في بعض المناطق التي أشير إليها في شكاوى كابول تستبعد إمكانية وزع الدبابات أو المدفعية فيها .

لقد انتخبت الحكومة المؤقتة في أفغانستان عن طريق اقتراع سري من قبل مجلس شوري استشاري تمثيلي اجتمع في شهر شباط/فبراير من هذا العام . ولقد أيد السيد فورونتسوف ، نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي وهو أيضا سفير لدى كابول ، خلال مناقشاته في اسلام اباد ، فكرة عقد مجلس الشوري الاستشاري هذا في أقرب وقت ممكن تأييدا كاملا . وكما نعرف جميعا ، فقد عقد السيد فورونتسوف اجتماعات مطولة مع قادة المجاهدين في الطائف وبعد ذلك في طهران وإسلام اباد بغية مناقشة هذه المسألة وتشكيل حكومة تتركز على قاعدة واسعة ويشترك فيها ممثلو المقاومة الأفغانية .

وإن مجلس الشوري الاستشاري الذي انتخب الحكومة الأفغانية المؤقتة هيئة مستقلة تمثل قطاعا واسعا من الرأي العام في أفغانستان . وإن أعضاء مجلس الشوري قد أجروا مداولات مطولة وقرروا في نهاية المطاف انتخاب حكومة مؤقتة عن طريق الاقتراع السري . وتشمل الحكومة المؤقتة العديد من الشخصيات الأفغانية البارزة التي تمثل مختلف اتجاهات الرأي . وتم تخصيص عدد من المناصب الوزارية للمجموعات الأفغانية الموجودة في ايران وللممثلين من كابول .

ويوضح قبول الحكومة المؤقتة في منظمة المؤتمر الإسلامي أنها تحظى بتأييد مجموعة هامة للغاية من البلدان . كما يوضح أن البلدان الإسلامية لا تزال تعتبر نظام كابول غير شرعي وغير ممثل للشعب في أفغانستان .

ان الاستمرار المأساوي للنزاع في أفغانستان نتيجة لرفض نظام كابول الإذعان لحقيقة الحالة ، فهذا النظام غير مقبول من جانب المجاهدين المقيمين في باكستان أو في إيران ، وغير مقبول من جانب المهاجرين والمثقفين واللاجئين والعلماء ، وغير مقبول من جانب القادة الميدانيين وشيوخ القبائل ، وغير مقبول أيضا من جانب شعب أفغانستان .

ولا يمكن استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان إلا اذا نقلت السلطة من نظام كابول غير الشرعي الى حكومة عريضة القاعدة يقبلها الشعب الافغاني كله . وإقامة هذه الحكومة حق مقصور على الشعب الافغاني نفسه . وهذا أمر سلمت به اتفاقات جنيف وحالات التفاهم المتعلقة بها كما سلم به القرار ٢٠/٤٢ الذي حظي بتوافق الآراء والذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والذي - في جملة أمور - عهد الى الامين العام للأمم المتحدة عملية تسهيل انشاء حكومة عريضة القاعدة . وقد تكرر الاعراب عن ذلك في البيان المشترك المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ والصادر في نهاية زيارة السيد ادوارد شغاردنادزه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لباكستان . ويعتبر انشاء الحكومة المؤقتة خطوة رئيسية لتحقيق هذا الهدف .

إن الادعاء بأن باكستان قد حشدت قوات على طول حدودها مع أفغانستان ادعاء كاذب على نحو جلي ، فالحشد الكثيف للقوات لا يمكن اخفاؤه . وقد زارت مؤخرا أفرقة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان يرأسها اللواء هلمينين نفسه مناطق الحدود بين باكستان وأفغانستان في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وبالوتشستان ولم تجد أي دليل يؤكد هذا الاتهام .

ان الاتهام بأن القوات الباكستانية تحارب الى جانب المجاهدين داخل أفغانستان اتهام زائف . وقد زار العديد من المحافيين الأجانب جبهة القتال ولم يجدوا أي دليل على وجود أية قوات باكستانية .

ان المجاهدين الأفغان ، الذين نجحوا في صد التدخل الاجنبي نتيجة كفاح مريـر وناجح دام أكثر من تسع سنوات ، لا يحتاجون الى أية مساعدة من باكستان في المرحلة الأخيرة من كفاحهم ضد نظام لا يبقيه على قيد الحياة إلا الدعم الخارجي .

لقد بلغ سعي نظام كابول في البحث عن دليل يدين باكستان أبعادا مضحكة . فقد ألقى القبض على شخصين ، عرضا في تليفزيون كابول باعتبارهما مواطنين باكستانيين وبعد "محاكمة علنية" مسرحية حكم عليهما بالسجن فترات طويلة .

وعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يكون هذان الشخصان في مهمة استخبارية ، فإن أيـا منهما لا يتكلم لغة البوشتو أو اللغة الدارية ، وهما لغتا أفغانستان - وذلك نقص غير عادي كما يعرف المجلس بالنسبة لشخصين يرسلان في مهمة استخبارية . لقد ألقى القبض على هذين الشخصين في منطقة كندهار التي تبعد كثيرا عن جلال اباد . ولا يثبت القبض عليهما بأي حال من الأحوال الوجود العسكري الباكستاني حول تلك المدينة . وأخيرا وصف هذان الشخصان بأنهما رائد وعريف في الجيش الباكستاني . وإن كليهما في العشرينات من العمر . ويبدو أن نظام كابول لا يعرف أن الجندي في خدمة الجيش الباكستاني يمضي ٢٦ سنة حتى يحصل على رتبة رائد ، وان رتبة عريف غير موجودة في الجيش الباكستاني .

لم يقدم أي دليل لدعم الاتهامات التي وجهتها كابول ضد باكستان . والواقع أن باكستان هي الطرف المتضرر . فالطائرات الحربية الافغانية التي أسقطت فوق الأراضي الباكستانية ، والقاء القبض على طيارين سوفيات وأفغان مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك استمرار انتهاك المجال الجوي والأرضي لباكستاني . ومنذ سريان اتفاقات جنيف قام نظام كابول بـ ١٤٤ انتهاكا للمجال الجوي و ٢٧٨ انتهاكا للأراضي و ١٧٠ عملا تخريبيا . وأدت أعمال العدوان الصارخة هذه الى موت ١٨٢ شخصا وجرح ٤١٤ شخصا والسقوط أضرار فادحة في الممتلكات .

ومنذ اسبوع واحد فقط ، في ليلة ٦ - ٧ نيسان/ابريل أطلق نظام كابول صاروخا من طراز سكود أصاب مركز حدود تركهام وأدى الى تدمير المباني والممتلكات .

أود أن أذكر المجلس أن بلادي هي التي اقترحت انشاء آلية محايدة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بتنفيذ اتفاقات جنيف . وكان هدف باكستان من طلب انشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان التحقيق في الاتهامات التي تقدمها كابول لأغراض خاصة بها . ونظرا لأنه قد وجد أن هذه الاتهامات التي لا أساس لها خالية تماما من المضمون ، اختار نظام كابول الآن أن يتجاهل الآلية التي اقيمت لبحث هذه الشكاوى وهي بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ولجأ بدلا من ذلك الى مجلس الأمن محاولة للافتراء على باكستان .

ويسعى نظام كابول الى الاستخفاف ببعثة الأمم المتحدة بتقديم اقتراحات لا صلة لهما بالموضوع دعما لحملة الاتهامات الموجهة ضد باكستان ، بدلا من تسهيل تنفيذ اتفاقات جنيف .

لقد ذكر وزير خارجية باكستان في الرسالة التي وجهها اليكم ، سيدي الرئيس ، أن باكستان ما زالت مستعدة لمواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان وانها مستعدة لأن تناقش مع الأمين العام للأمم المتحدة أية اقتراحات عملية مناسبة من شأنها أن تمكن بعثة الأمم المتحدة من الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال .

ومما يدعو الى السخرية أن يسعى نظام كابول الى تموير قيام الحكومة الأفغانية المؤقتة التي انتخبها مجلس شوري ممثل تمثيلا واسعا على أنه تدخل في شؤونه الداخلية . والواقع أن نظام كابول ذاته كان يرغب في الاشتراك في مجلس الشوري الذي عقد في باكستان وقدم قائمة بالمرشحين شملت قيادة النظام برمتها . ولم يشعر أحد بالدهشة عندما رفض هذه الخطوة تماما قادة الائتلاف في باكستان وإيران وجميع قطاعات الرأي العام في أفغانستان الذين يعتبرون نظام كابول كيانا فرض عليهم بالتدخل العسكري الاجنبي ، ولذلك فهو غير قانوني وغير تمثيلي . ومع ذلك فالأمر الهام هو أن الحكومة المؤقتة أبقت عددا من المناصب الوزارية شاغرة لممثلين أفراد من كابول . واليوم إن ما يعترض سبيل توسيع قاعدة الحكومة المؤقتة رفض نظام كابول قبول ذلك الاقتراح .

وعند النظر في هذه المسألة لا يمكن أن يغيب عن نظرنا تاريخ الصراع الذي قوضت خلاله سيادة الأمة الأفغانية الالهية ، وخربت فيه مدنها وقراها ، وفيه قتل أكثر من مليون من مواطنيها وشوّعت وعوّقت اعداد أخرى لا حصر لها . لقد دُمّر التراث الاقتصادي والتاريخي للبلاد واقتُلعت أكثر من ثلث سكان هذا البلد من ديارهم ولادوا بباكستان وايران .

ان النظم التي تعاقبت في كابول ، والتي دعمتها القوات الأجنبية ، يجب أن تكون مسؤولة عن الخسائر الفادحة التي تعرّض لها الشعب الافغاني خلال السنوات العشر الماضية . لقد ذكر مدى التدمير الذي لحق بالبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية في أفغانستان في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لبرامج المساعدات الانسانية والاقتصادية لأفغانستان واقتبس ما يأتي من هذا التقرير الوارد في الوثيقة UNOCA/1988/1 :

"كانت أفغانستان في السبعينات واحدا من أفقر البلدان وأقلها نموا في العالم . وشرع في توسيع البنية الأساسية المتواضعة والخدمات ، وبدأ التقدم ممكنا . وكان البلد في حالة اكتفاء ذاتي في الانتاج الغذائي وكان الاقتصاد ينمو بتزايد الصادرات من المنتجات الزراعية والغاز الطبيعي . إن تسع سنوات من الحرب لم توقف هذا التقدم فقط ولكن الكثير من البنيات الأساسية المادية والخدمات والقطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري في الاقتصاد الافغاني تحطم ودُمّر ...

"وتأثر النظام التعليمي الاساسي في ريف أفغانستان نتيجة للأضرار الفادحة التي أصابت المباني المدرسية ، وهجرة معظم المدرسين والنقص الخطير في المواد المدرسية . لقد حرم ما يقرب من جيل كامل من الاطفال الافغان من البيئة التعليمية التي تعدّه لمستقبل منتج وسعيد ومعتمد على الذات" .

ويعمضي التقرير قائلا :

"إن الاستخدام الواسع والعشوائي للألغام كان أحد أشد جوانب الصراع وحشية الذي استمر فترة تسع سنوات في أفغانستان . إن نظم الإيصال الحديثة جعلت من الممكن بث الألغام بالطائرات العمودية والطائرات العادية وإطلاقها من المدفعية التي يبلغ مداها ٢٥ كيلومترا ، وإطلاقها مع هجمات المشاة المشتركة . وإن هذا الوزع الواسع النطاق قد حال دون التسجيل الدقيق للمناطق الملوثة باستثناء بعض حقول الألغام المضادة للأفراد والمرسومة حول منشآت استراتيجية مثل القواعد الجوية ومحطات توليد الطاقة"

وما إلى ذلك .

هناك أوصاف دقيقة في هذا التقرير للأراضي الأفغانية التي دُمّرتها سنوات من التدخل الأجنبي بالاقتران بالتعاون التلقائي من جانب النظام الذي يسعى حاليا في محاولة يائسة إلى إطالة حياته المحفوفة بالمخاطر . لقد ورد في عدد شهر شباط/فبراير من مجلة "اللاجئون" التي تصدرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يلي :

"لقد دُمّرت في وادي بانجشير معظم البنية الأساسية . وفي بعض الأماكن لم يعد يمكن للمرء أن يجد أي أثر للطرق أو الجسور . وفي كل مكان نفس صور الدمار ودلائل الحرب والدبابات المهجورة وأنقاض بيوت الناس والحقول المحروقة والطرق المرسوفة التي خرّبتها المركبات الثقيلة" .

وتقول المجلة إن منطقة هيرات قد بدت عليها نفس دلائل عشر سنوات من الحرب . فقد تم تدمير ٤٠ في المائة من المدن ، وقد تعرّضت ٦٠٠ قرية من ٣٠٠ قرية إلى أضرار جسيمة أو دُمّرت تدميرا تاما . وقد قال أحد المراقبين إن :

"زيارة هيرات الغربية أشبه بزيارة فريدون في عام ١٩١٩ : على مدى ٢٠ كيلومترا لا توجد سوى أنقاض ، والطرق والحقول تكسوها الأعشاب . وفي أرض بقرتها القذائف والقنابل يجد الناس في معظم الأحيان جثث الفلاحين الذين دُفّنوا في بيوتهم ، وأجسام الدبابات يأكلها الصدا . وتظل القنابل التي لم تنفجر والبالغ وزنها ٥٠٠ كيلوغرام مثبتة بالأرض مثل جذر حبة الشمندر" .

وفي أعقاب جلاء القوات الأجنبية أتيحت أخيرا الفرصة لشعب أفغانستان لأن يحلّ مشاكله الداخلية بمعزل عن أي تدخل أجنبي . وقد نشأت هذه الحالة المؤاتية عن الجهود المشتركة لمجلس الأمن والجمعية العامة ، اللذين أيّدت غالبية أعضائهما الساحقة شعب أفغانستان في كفاحه من أجل استعادة استقلاله وسيادته .

اسمحوا لي ياسيادة الرئيس أن أتوجه اليكم شخصيا بالشكر على الدور البنّاء الذي قمتم به والذي أسفر عن نتيجة ايجابية للمناقشة الكبيرة التي أجرتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة بشأن مسألة أفغانستان . ونذكر بتقدير تعاونكم القيّم ، بوصفكم الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي ، في اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الحالة في أفغانستان في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

إن البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة السيد شغاردنادزي لباكستان في شهر شباط/فبراير قد أوضح أن احتمال وضع حد للحرب ونتائجها واحلال السلم في أفغانستان كبير جدا .

إن هذه التطورات بالاقتران باعتماد لجنة حقوق الانسان لقرار بتوافق الآراء في شهر آذار/مارس من هذا العام تدل على وجود توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تسوية شاملة وسلمية لمسألة أفغانستان واقامة حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان .

إننا مقتنعون بأنه لا يمكن لملايين اللاجئين الأفغان الذين لاذوا بباكستان وايران العودة إلى بيوتهم وديارهم إلّا بعد التوصل إلى تسوية شاملة وبعد اقامة حكومة عريضة القاعدة تمثّل الشعب الأفغاني تمثيلا كاملا . ووفقا لرغبات الأمة الأفغانية . ولن تتحقق على الوجه الاكمل أهداف اتفاقات جنيف إلا عندئذ .

ومن الحتمي علينا جميعا ، وبوجه الخصوص من كتب عليه بحكم التاريخ والجغرافيا أن يقوم بدور لتمكين الأمة الأفغانية من استعادة استقلالها وسيادتها ومكانها الصحيح في مجتمع الأمم ، أن نضطلع بواجبنا بكل ما ينطوي عليه القصد من جدية ، وأن نعمل بوازع من الاحساس الكامل بالمسؤولية لضمان نجاح هذه العملية الحيوية .

إن المناقشة الحالية في مجلس الأمن قد تؤدي إلى بلبله هذه الاهداف المشتركة بدلا من تعزيزها . فبدلا من استخدام مجلس الأمن لأغراض الدعاية وتشويه المعلومات بوسع الأطراف المعنية أن تحيل شكاواها ، إن كانت لديها شكاوى ، إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان . وهذا هو السبيل الذي سلكته باكستان .

لقد ذكر وزير خارجية باكستان في رسالة مؤرخة في ٧ نيسان/أبريل وموجهة اليكم ، سيدي الرئيس ، أن باكستان قد سمحت بإقامة مراكز لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة على الحدود في كيتا وبيشاور لتسهيل التحقيق بسرعة في الشكاوي في المناطق النائية ، على الرغم من أن هذه المراكز لم ينص عليها في اتفاقات جنيف . وقد أكد لكم مرة أخرى أن باكستان لا تزال مستعدة لمواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة ولأن تناقش مع الأمين العام للأمم المتحدة أي اقتراحات عملية مناسبة تتيح للبعثة مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها بصورة فعّالة .

وانطلاقا من هذه الروح فإن باكستان قد وافقت ، استجابة لطلب الأمين العام ، على تواجد البعثة بصورة دائمة في مناطق الحدود بما في ذلك مناطق تشامان وباراشينار وطورخام . وهكذا فإنه سيجري في الفترة من ١٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل تسهيل وجود بعثة الأمم المتحدة في إقليم الحدود الشمالية الغربية ، أي في مناطق طورخام وباراشينار وممر ناوا ، وفي الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل في البوتشستان في منطقة شامان . وحتى في الوقت الذي أتكلم فيه يقوم فريق تابع لبعثة الأمم المتحدة بتفتيش مناطق الحدود في باجور ومحمد ، وبوجه الخصوص في ممر ناوا . لقد قامت البعثة حتى اليوم باثنتين ومائة زيارة تفتيشية .

لقد مثل توقيع اتفاقات جنيف انجازا تاريخيا من جانب الأمم المتحدة وقد كان بمثابة انتصار للعقل والحس السليم من جانب جميع الأطراف المعنية . إن جلاء القوات الأجنبية من أفغانستان في أواسط شهر شباط/فبراير الماضي حقق الغرض الرئيسي لاتفاقات جنيف .

إننا نرحب مع بقية العالم بالقرار الشجاع الذي اتخذته الأمين العام غورباتشوف القاضي بوقف وعكس السياسة التي اعترف بأنها كانت سياسة خاطئة . وبعد ١٠ سنوات طوال

من الصراع والمعاناة لا ينبغي أن يطلب إلى شعب أفغانستان أن يتحمل المزيد من اراقه الدماء والدمار . ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد على تحقيق السلم وتوطيده في البلاد وذلك حتى يتسنى لملايين اللاجئين ، والغالبية منهم تقيم على أرض باكستان ، من العودة إلى ديارهم وأن يبدأوا باعادة تأهيل حياتهم واعادة بناء بلادهم .

أود أن أختتم بياني بأن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن باكستان ملتزمة بتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة أفغانستان استنادا إلى اتفاقات جنيف وقرارات الجمعية العامة . وسنواصل تعاوننا الكامل مع الأمين العام في الاضطلاع بالولاية المنوطة به لتشجيع التوصل إلى هذه التسوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر مستشار رئيسة الوزراء

للشؤون الخارجية والأمن القومي في باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

لم يعد هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . سيعلن عن موعد عقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال في مرحلة لاحقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠